

مع دمشق وبغداد والقاهرة، بأمل ان تحملها على الضغط على بريطانيا كي تقبلها. وكانت بريطانيا، في ذلك الوقت، في مقدمة دول الحلفاء الغربيين المعنيين بمراقبة الصعود المتسارع لدولتي المانيا النازية وايطاليا الفاشية. وكانت حكومتها المحافظة تتحسس خطر هذا الصعود على مركز بريطانيا الامبريالي ومصالحها في اوربا وفي قارات العالم الاخرى، وتبذل مجهودات يائسة للتفاهم مع زعيم الرايخ الالماني «ادولف هتلر» تفاهما يحفظ لها ما تتمسك به من مركز ومصالح. وكانت حكومة حزب المحافظين تكاد تدرك، في الوقت نفسه، ان خطر الصدام قائم، وعليها، في ضوء ذلك، ان تهيب نفسها لمجابهة شرسة مع عدوها النازي وامكانياته الكبيرة. وفي وضع دولي كهذا، كانت بريطانيا حريصة على ترتيب اوضاع مستعمراتها ودفعها نحو التهدئة والاستقرار. ولان العالم العربي كان مرشحا ليكون احد مسارح الصراع مع النازية والفاشية، ولان بريطانيا تدرك ما لفلسطين من اهمية في العالم العربي، فقد تهيأ سبب اضافي لحمل بريطانيا على استرضاء العرب، خصوصا وان اوساطا واسعة في الرأي العام العربي صارت ميالة بمشاعرها نحو دول المحور، لا لشيء الا لضيقها بالسياسة البريطانية.

في جو كهذا، وفي ضوء العوامل المتقدمة كافة، صدر في ايار (مايو) ١٩٣٩ بيان حكومي بريطاني عرض خطة سياسية جديدة لتحديد مستقبل فلسطين. وقد تضمن هذا البيان، الذي اشتهر باسم الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩، عدداً من الترضيات الموجهة الى الجانب العربي. وقد ابتداءً البيان^(٤٠) باستبعاد فكرة التقسيم التي اقترحتها لجنة بيل لانه «وجد ان تشكيل دولتين مستقلتين ضمن فلسطين.. ليس من الامور العملية»، ثم اعاد التأكيد، الذي تضمنته بيانات سابقة مماثلة، على «انه ليس من سياسة [بريطانيا] ان تصبح فلسطين دولة يهودية»، وان «واضعي صيغة الانتداب الذي دمج فيه وعد بلفور لا يمكن ان يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين الى دولة يهودية خلافا لارادة سكانها العرب». واعتبر البيان انه «مما يخالف الالتزامات المترتبة على [بريطانيا] نحو العرب، بموجب صك الانتداب والتأكيدات التي اعطيت للجانب العربي، ان يجعل سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية خلافا لارادتهم». ثم اعلن البيان ان بريطانيا ترغب «في ان ترى دولة فلسطينية مستقلة في النهاية. وينبغي ان تكون تلك الدولة دولة يساهم فيها الشعبان المقيمان في فلسطين، العرب واليهود، بممارسة سلطة الحكم على وجه يكفل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين»، على ان يكون مفهوماً، منذ الآن، «ان تشكيل دولة مستقلة في فلسطين والتخلي التام عن رقابة الانتداب فيها يتطلبان نشوء علاقات، ما بين العرب واليهود، من شأنها ان تجعل حكم البلاد حكماً صالحاً، في حيز الامكان». وعلى هذا، فان «نمو الحكم الذاتي في فلسطين لا بد له ان يسير على قاعدة النشوء والارتقاء، شأنه شأن البلاد الاخرى». ورأى بيان الحكومة البريطانية ان تحقيق ذلك يتطلب فترة انتقالية حددت مدتها بعشر سنوات، واقترح ان تتشكل حكومة فلسطينية تتسلم صلاحيات الحكم بالتدريج، خلال هذه الفترة، بينما «تحتفظ حكومة جلالته، خلالها، بالمسؤولية النهائية، بصفتها السلطة المنتدبة». وبعد انتهاء الفترة الانتقالية «ترتبط [الحكومة الفلسطينية] مع المملكة المتحدة بمعاودة تضمن للبلدين تطلباتهما التجارية والحربية في المستقبل ضمانا مرضيا». هذه الاقتراحات، رفضتها اللجنة العربية العليا «لانه لم تحقق مطالب العرب». وقد اعلنت اللجنة اسفها لصدور هذه الاقتراحات عن بريطانيا بعد ان فاضها الوفد الفلسطيني «مسبقا بروح التساهل». وقال بيان^(٤١) اللجنة الذي صدر بهذا الخصوص «ان اساس ما يشكو منه العرب هو هذا الصك [صك الانتداب] وما